



«سوريا الآن.. أرض الفرص الاقتصادية لعديمي الضمير والبلطجية والمهربيين والمجرمين»، هذا هو الاستنتاج الذي خرج به تحقيق لـ«فايننشال تايمز» عن اقتصاد الحرب في سوريا. ويقول أيضاً: معارضون كما مواليون للنظام لا يرغبون بانتهاء الصراع، لأنهم يستفيدون جيداً من التهريب والسمسرة والمضاربة.

ويؤكد تاجر دمشقي مفارقة أن هناك، قطعاً مع السعودية، فيما هناك تاجر قريب من النظام يستورد من المملكة مقابل عمولة.

فالعقوبات على النظام فتحت أبواب ريح وفي رأس المهربيين، كما أن المضاربين بالعملة يجنون أرباحاً وفيرة، فيما تحولت سلع أساسية مثل القمح والسكر والأرز إلى مواد ثمينة.

إلى ذلك، وبموازاة تراجع عدد التجار، فإن هؤامش الربح باتت أعلى من السابق بكثير، أما الفقراء فيزدادون فقرًا حتى تراجع مستوى معيشة 8 ملايين نسمة إلى ما دون خط الفقر المدقع، فقد الاقتصاد السوري أكثر من 100 مليار دولار منذ بداية الحرب الأهلية.

وسط الأنقاض المتجمدة لحي دمشق استعادت القوات الحكومية السيطرة عليه مؤخراً، تحاول فتاة صغيرة الوقوف متوازنة

فوق كومة من الأنقاض وتقطع بذاب كيبلًا كهربائيًا مكسوفاً بمطواة.

فهناك عند الزاوية سوق يشتري الأسلاك النحاسية الموجودة داخل الكيبل بـ 500 ليرة سورية (4.40 دولار) للكيلو. الزيالون ممن هم في سن المدرسة كذلك الفتاة هم الأقل دخلاً في اقتصاد الحرب المتتسخ في سوريا وقوامه عدة مليارات من الدولارات.

ألقت الأضطرابات والعنف الدائري في سوريا منذ قرابة ثلاثة سنوات بأكثر من نصف سكان البلاد إلى مستنقع الفقر، لكن بالنسبة للنخبة الاقتصادية في زمن الحرب، خلق ذلك الصراع فرصاً لهم. إذ منحت إحدى الشركات الصناعية الكبيرة، على سبيل المثال، ترخيصاً مربحاً لجمع الخردة المعدنية من الأحياء والبلدات المدمرة.

خلف الخطوط الحكومية، يقال أن حفنة من رجال الأعمال البارزين الذين اختاروا أن يبقوا في البلاد يستخدمون أرباحهم لتمويل النظام.

وقد أصبح الناس الذين يستفيدون من الوضع الحالي من كلا الجانبيين المتصارعين في سوريا، يشكلون واحداً من أكبر العوائق أمام وضع حد للصراع.

فكم يقول أحد رجال الأعمال الموالين للحكومة «إذا قسمنا الناس بين من يريدون إنهاء الصراع ومن لا يريدون إنهاءه بسبب كونهم مستفيدين من الوضع القائم، أعتقد أن الغالبية لا تريد لهذا الصراع أن ينتهي». أحد أكبر مصادر الدخل لنخبة رجال الأعمال يتمثل في تسهيل الواردات بسبب معاناة الحكومة في إجراءات الدفع نتيجة للعقوبات المفروضة عليها.

وفي حين تراجع حجم الواردات الإجمالية في سوريا منذ بداية الأزمة، إلا أن الأضرار التي طالت الزراعة والصناعة تعني أن النظام بحاجة إلى استيراد السلع الأساسية التي يدعمها، كالقمح والسكر والدواء.

ويقدر أحد المصرفيين في دمشق أن ما قيمته 4 مليارات دولار - 5 مليارات دولار من المواد الغذائية والدواء تم استيرادها خلال الأشهر القليلة الماضية من دول تشمل أوكرانيا، وحوالي ثلث تلك الواردات تمت عبر القطاع الخاص.

من لبنان وال سعودية:

ورغم أن المواد الغذائية والدواء لا يخضعان للعقوبات، فإن معظم النظام المالي الحكومي في سوريا خاضع لتلك العقوبات، وغالباً ما يكون أسهل لرجال الأعمال في القطاع الخاص استيراد السلع من خلال الدول المجاورة لـ لبنان. وتتكدد حالياً السلع المستوردة، كعلب التونة ولحم البقر على أرفف المتاجر الرخيصة الثمن التي تديرها الحكومة في دمشق.

ويقول خبير في التجارة الزراعية أن إمدادات السكر التي تتم عبر القطاع الخاص بدأت تعود إلى طبيعتها. في غرفة جلوس فاخرة في حي المزة الفاخر في العاصمة، يقول مستورد وهو يشرب فنجان القهوة أنه حصل على فرصة استيراد المواد الصناعية من السعودية بعد أن ألغت الرياض عقدها مع الحكومة السورية. ويباع المواد التي يستوردها إلى الحكومة بعمولة نسبتها 10% تقريباً.

«الهامش أصبح أكبر الآن مع وجود عدد أقل من التجار» وفق ما يقول، رغم أنه ليس واضحاً ما إذا كان استفاد من الأزمة بشكل عام كونه كان يملك في السابق مصنعاً اضطر إلى إغلاقه.

مكاسبه صغيرة مقارنة بماليين الدولارات التي يكسبها يومياً، وفق ما يقال، كبار مستوردي السلع كالسكر والقمح والأرز وهي سلع يتم استيرادها على نطاق واسع.

ويقدر الخبير الاقتصادي ربيح ناصر أن تكلفة استيراد المنتجات الأساسية ارتفعت بنسبة 50%， و من غير الواضح كم النسبة التي يستحوذ عليها السمسرة.

التداول غير القانوني للعملات شكل مصدرا آخر للثروات. فقبل الأزمة، كانت أسعار صرف العملات الرسمية وفي السوق السوداء تقربا واحدة.

لكن بعد اندلاع الاضطرابات تزايدت القيود على العملات الأجنبية مع ارتفاع الطلب على الدولار، الأمر الذي خلق فرصة لأولئك الذين يملكون رؤوس الأموال والعلاقات الجيدة للتلاعب في السوق الخفية.

يقول أحد تجار البلدة القديمة في دمشق « يبيع كبار رجال الأعمال الكثير من العملات في السوق فيصاب صغار رجال الأعمال بالذعر وفي غضون 15 دقيقة ينزل السعر 50 ليرة سورية».

وكغيره من رجال الأعمال الذين تم إجراء مقابلات معهم، يرى أن المضاربين كانوا جزءا من السبب الذي أدى إلى أن تشهد الليرة السورية تقلبات شديدة منذ بداية الأزمة، وفي بعض الأحيان خلال الشهر نفسه.

وقد قامت الحكومة السورية بتضييق الخناق على تداول العملات غير القانوني خلال الأشهر الماضية وشهدت الليرة السورية فترة من الاستقرار النسبي.

ويقول التجار في البلدة القديمة صحيح أن كبار المتداولين تواروا عن الأنظار، إلا أنها مجرد مسألة وقت حتى تعود المضاربات من جديد.

لعبة النظام:

ويقول رجل أعمال آخر أن أولئك المسماوح لهم بتحقيق أرباح كبيرة من الحرب ينتظرون أن يضخوا كمية معينة من المال في النظام. ويوضح قائلا «أنهم جزء من الحلقة فالنظام لن يسمح لأحد أن يجني الأرباح».

وبأي حال من الأحوال، فإن التربح من الحرب لا يقتصر فقط على النظام. فخطوة الحكومة بفرض الحصار على المناطق المحصنة بدمشق التي تسيطر عليها المعارضة ولدت تجارة رائجة للمهربين. إذ يقول أحد الذين كانوا يقيمون في حي دوما أن البنزين يباع الآن بسعر أعلى 10 مرات من سعره في المناطق الأخرى.

بينما ارتفع سعر الغاز المستخدم في الطبخ بمعدل 20 مرة أعلى من السعر الطبيعي.

وتدور إشاعات حول أن زعماء القبائل والعشائر في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال شرق سوريا الذين يدبرون النفط في المنطقة، يحقّقون الكثير من الأموال لدرجة أنهم يحسبونها بالوزن وليس بالكمية.

أحد رجال الأعمال في دمشق يقول «سوريا هي أرض الفرص الآن لعدمي الضمير والبلطجية وال مجرمين».

وتأتي ثروات من هم قادرون على تحقيق الأرباح من رحم الحرب الأهلية في سوريا على حساب إفقار معظم من يعيشون في البلاد.

إذ ينطوي تقرير حديث صادر عن الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد السوري على حقائق قائمة.

ويقدر التقرير أن الاقتصاد السوري فقد أكثر من 100 مليار دولار بسبب الأزمة. وقفز معدل البطالة إلى قرابة 50% وتراجع المستوى المعيشي لقرابة 8 ملايين نسمة إلى ما دون خط الفقر، ويعيش نصفهم في «قرى مدمع». وينتشر المسؤولون في أنحاء دمشق الذين يظهرون أثناء الاختناقات المرورية بسبب نقاط التفتيش التي تخنق دمشق.

يقول أحد التجار في البلدة القديمة «الأغنياء يزدادون ثراء لأنهم يملكون النفوذ للقيام بذلك، لكن ملاك المصانع الصغيرة أو أصحاب المتاجر يجاهدون للبقاء على أعمالهم مستمرة».

ويرى التقرير أن هروب رؤوس الأموال والنهب والدمار وإغلاق المصانع تسبب بإعادة هيكلة جوهية للاقتصاد السوري.

ويضيف «مع انهيار الاقتصاد الرسمي حدث نمو في النشاط غير الرسمي والمؤسسات الإجرامية واقتصادات العنف».

القبس نقلًا عن فايننشال تايمز

المصادر: